

انتقدت الحكومة اليونانية اليوم، الجمعة، الإضرابات المستمرة من جانب العمال؛ احتجاجا على إجراءات التقشف الاقتصادي واعتبرتها "ابتزازا"، وقالت إنها تعطي "صورة من غياب القانون" لأن العاملين في الدولة يحتلون مقار الوزارات ووسائل النقل العام متوقفة عن العمل.

وانتقد وزير المالية اليوناني إيفانجلوس فينزيلوس أمام البرلمان الإضرابات المتكررة والاحتجاجات، قائلا: إن هناك "فارقا بين النضال والابتزاز".

وأضاف أن الصورة التي سيأخذها العالم عن اليونان هي أنها دولة بلا قانون، مشيرا إلى استعداد الحكومة لتحمل الثمن السياسي لتطبيق إجراءات التقشف الضرورية المرفوضة شعبيا.

من ناحية أخرى استمر اليوم، الجمعة، احتلال موظفو الحكومة اليونانية لمقار الوزارات فيما توقفت حركة النقل العام بعد أن تعهد المحتجون بتصعيد مواجهتهم مع الحكومة بشأن الإصلاحات الاقتصادية.

وتكدست السيارات لعدة ساعات في جميع أنحاء أثينا مع انضمام سائقي سيارات الأجرة إلى إضراب عمال النقل العام الذي يستمر لمدة 24 ساعة.

وقال بحارة وعمال موانئ إنهم سينظمون إضرابا لمدة 48 ساعة اعتبارا من يوم 19 أكتوبر الجاري مع نقابات القطاعين العام والخاص الرئيسية في البلاد قبيل تصويت برلماني على أحدث إجراءات تقشف حكومية.

يتعلق التصويت الذي سيجري بنهاية الأسبوع القادم بخفض أجور القطاع العام وتعليق العمل بأجر منخفض لنحو 30 ألف موظف بالدولة. وسيضطر أصحاب الأجور إلى دفع ضرائب أعلى، كما سيشهد المتقاعدون خفضا آخر في معاشاتهم.

في السياق ذاته واصل موظفو الحكومة احتلالهم لسبع وزارات على الأقل بينما استمر عمال البلدية في الإضراب في كل المكاتب بجميع أنحاء البلاد.

كما أثر الإضراب على مكاتب الجمارك حيث قد يؤدي إضرابهم لمدة 10 أيام إلى نقص في السلع والمواد الغذائية والوقود خلال الأيام القليلة القادمة.

ودعا المحامون أيضا إلى الإضراب احتجاجا على خطط الحكومة لفتح مهنتهم أمام مزيد من المنافسة الأجنبية.

وتكدست أكوام من القمامة في حاويات وعلى مداخل الشوارع في أنحاء العاصمة أثينا، وقال عمال البلدية إنهم يعتزمون الاستمرار في اعتراض مدخل مدفن النفايات الرئيسي لأثينا في أنوليوسيا في شمال غرب أثينا.

ومن المقرر أن ينظم محصلو الضرائب إضرابا لمدة أربعة أيام متتالية، تبدأ من الاثنين، وموظفو البنوك إضرابا لمدة 48 ساعة تبدأ من الثلاثاء.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قالت الجهات الدولية المانحة لليونان، إنها ستحصل على الشريحة التالية من القروض والتي تبلغ قيمتها 8 مليارات يورو (11 مليار دولار) مطلع نوفمبر القادم.

من المقرر أن يبحث زعماء الاتحاد الأوروبي الوضع اليوناني خلال قمتهم المهمة في بروكسل يوم 23 من الشهر الجاري.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 15/10/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com